

## نديم ناشف\*

### المحتوى المحذوف:

### الحرب الإسرائيلية الرقمية على المحتوى الفلسطيني

تعتمد الشركات والمنصات الرقمية الكبرى، في الأعوام الأخيرة، إلى حجب المحتوى الفلسطيني ذي الصلة بالانتهاكات الإسرائيلية من تطبيقاتها، وذلك في سياق الحرب التي تشنها إسرائيل بهدف طمس السردية الفلسطينية، وقمع حرية التعبير عن الرأي، وتجريم لغة الفلسطينيين ونشاطهم في الفضاء الافتراضي.

ومؤثرون فلسطينيون من رفع منشورات وقصص، ووضعت قيود على منشوراتهم ومُنعوا من البثّ المباشر على التطبيق، في ظل ذروة النشر لمتابعة الأحداث الميدانية ونقل حقيقة اعتداء الاحتلال الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى والعدوان على غزة، عبر التفاعل على المنصات المتنوعة، وإطلاق الوسوم والحملات الرقمية لدعم صمود أهالي الحي، فضلاً عن استخدام لغة خطاب تتلاءم مع الرأي العام العالمي، الأمر الذي جعل قضية حي الشيخ جراح تصدر قضايا الرأي العام العالمية. تُعدّ إجراءات إنستغرام حالة واحدة ضمن محاولات مستمرة وممنهجة تقوم بها منصات التواصل الاجتماعي لقمع المحتوى الفلسطيني الرقمي. فقد بدأت شركات منصات

في ربيع سنة ٢٠٢١، أطلقت الناشطة المقدسية منى الكرد في حي الشيخ جراح المههد بالتهجير القسري، هاشتاغ "#أنقذوا\_حي\_الشيخ\_جراح"، ضمن حملة عبر منصات التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على قضية تهجير عائلتها وعائلات أخرى في الحي، ومحاولات المستوطنين المستمرة للاستيلاء على منزلها ومنازل أهالي الحي الآخرين. وفي ذروة التفاعل مع القضية عمد تطبيق إنستغرام إلى تقييد حساب منى الكرد ومنعها من البثّ. ولم يتوقف الأمر عند الكرد، فقد مُنِع في الفترة نفسها صحافيون وناشطون

\* مدير عام مركز "حملة/المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي".

هذه القائمة هي نموذج واضح للانتهاك المضاعف: انتهاك الشركات والمنصات الرقمية للتغطية الفلسطينية عن الانتهاكات الإسرائيلية في حقّ الشعب الفلسطيني، وكذلك الانتهاك عبر الآليات "التقنية" المستخدمة لطمس السردية وقمع حرية التعبير عن الرأي وتجريم لغة الفلسطينيين ونشاطهم. ويثير التقرير عدة أسئلة ذات أهمية قصوى لفهمنا ديناميات الحيّز الإعلامي الرقمي: فهل حذف المحتوى الفلسطيني هو نتيجة "عدم فاعلية" بعض المشرفين، أم إنه نتيجة تعاون وثيق بين شركات مواقع التواصل الاجتماعي العالمية وإسرائيل؟ وما هو حجم ظاهرة حذف المحتوى الفلسطيني ومنع التعبير عن الرأي في مواقع التواصل؟ وكيف تتمكن إسرائيل من فرض سياستها على شركات عالمية، وإضافة شخصيات وكيانات فلسطينية وعربية إلى القوائم السوداء؟ وما هي الآليات التي تعمل بها إسرائيل في هذا السياق؟ وهل هناك ما يمكن فعله لتوسيع مساحة التعبير عن الرأي للفلسطينيين في الحيّز الرقمي الذي أضحى حيّزاً مهماً في الصراع؟

### انتهاكات الحيّز الرقمي بالأرقام

منذ أن بدأت شبكة الإنترنت تتشكل كحيّز إعلامي في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، فإنها لم تسلم من معارك الحرب على السردية التي خاضتها إسرائيل ضد المواقع والمدونات والمنتديات التي اتهمتها إسرائيل بالإرهاب وحاولت إزالتها بشتى الطرق. لكن يمكننا الإشارة إلى كثافة رقابة شركات التواصل الاجتماعي على المحتوى الفلسطيني، والتي تصاعدت بالتزامن مع

التواصل الاجتماعي، في أغلبية المرات، واعتباراً من أيار/مايو ٢٠٢١ بإزالة المحتوى الفلسطيني من المنصات، من دون تقديم أي أسباب أو مبررات واضحة. ونعتقد في "مركز حملة"، بحسب رصدنا لمجريات إجراءات تلك المنصات، أنها مرتبطة بنشاط وحدة "السايبير" التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية، والتي قدّمت بلاغات بشأن آلاف الحالات لشركات التواصل الاجتماعي في الأعوام الماضية، من دون أي إجراءات قانونية تسند ما تزعم الوحدة الإسرائيلية أنها انتهاكات.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، نشر موقع "ذي إنترسيبت" (The Intercept)، وهو مؤسسة إخبارية أميركية غير ربحية معروفة، تقريراً شاملاً كشف لأول مرة عن القائمة السوداء السرية لشركة فايسبوك، والتي تضم آلاف "الأفراد والمنظمات الخطرين"، وتقيّد وتمنع ألياً وفوراً ما ينشره هؤلاء، ومن ضمن اللائحة منظمات وشخصيات فلسطينية، وجمعيات خيرية (٥٥ اسماً بين ٤٠٠٠ اسم). تناول التقرير سياسة فايسبوك عالمياً، لكنه أشار بوضوح إلى أن "قائمة الأفراد والمنظمات الذين يعتبرهم فايسبوك خطرين قد تكون أداة فظة للغاية، ويمكن استخدامها بعدم كفاءة من طرف المشرفين على فايسبوك، إذ حذف موقع فايسبوك، في أيار/مايو ٢٠٢١، مجموعة متنوعة من المنشورات لفلسطينيين حاولوا توثيق عنف الدولة الإسرائيلية في المسجد الأقصى، ثالث أقدس موقع في الإسلام، لأن موظفي الشركة ظنوا خطأً أن [المسجد الأقصى] هو نفسه منظمة 'كتائب شهداء الأقصى' الموجودة ضمن القائمة".

وفي مجال رصد الانتهاكات، وثَّق "مركز حملة" ١٢٠٠ انتهاك خلال سنة ٢٠٢١، في العديد من منصات التواصل الاجتماعي، تضمنت إغلاق وحذف حسابات وصفحات، وحظر النشر والبث المباشر وإزالة محتوى، وتضييق الوصول والمتابعة وقيود نشر، وحظر أرقام عبر مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي.<sup>٥</sup> وسجلت الانتهاكات الرقمية تصاعداً مقلماً خلال هبة أيار/مايو ٢٠٢١، فقد وثَّق "مركز حملة" ٥٠٠ بلاغ عن انتهاك الحقوق الرقمية الفلسطينية في الفترة ٦ - ١٩ أيار/مايو ٢٠٢١ وحدها، الأمر الذي يشير إلى ازدياد ملحوظ في رقابة وسائل التواصل الاجتماعي على الخطاب السياسي الفلسطيني خلال تصاعد الأزمات، إذ أُزيل خلال هذه الفترة جزء كبير من المحتوى الفلسطيني من المنصات، على غرار تعليق حسابات وإغلاق حسابات أخرى، فضلاً عن تقليل الوصول، وغيرها من القيود والانتهاكات.

### وحدة "السايبير" تطلب وفايسبوك تستجيب

تشير المعطيات أعلاه بشأن الانتهاكات الرقمية إلى عمل منهجي تقوم به المؤسسة الإسرائيلية مع موقع فايسبوك وسائر شركات منصات التواصل الاجتماعي. فما هي الآليات التي تستخدمها إسرائيل في هذا المجال؟ في سنة ٢٠١٥، أنشئت وحدة "السايبير الإسرائيلية"، وهي وحدة مراقبة على الإنترنت تعمل ضمن النيابة الإسرائيلية، وهي مسؤولة عن العلاقة مع وسائل التواصل الاجتماعي من أجل فرض رقابة على المحتوى على

اندلاع الهبة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، إذ تحولت خلال تلك الهبة منصات وشبكات التواصل الاجتماعي إلى حيّز نشيط استخدمه الفلسطينيون على نطاق واسع من أجل إيصال روايتهم، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بالصوت والصورة والبث المباشر للعالم كافة.

بدأت الانتهاكات الرقمية في حق المحتوى الفلسطيني بالتصاعد مع موجة عمليات الطعن الفردية في الضفة الغربية والقدس المحتلة في سنة ٢٠١٦، إذ استُهدف نحو ٢٠٠ صفحة وحساب فلسطيني،<sup>٦</sup> وارتفعت نسبة الانتهاكات في سنة ٢٠١٧ في موقعي يوتيوب وفايسبوك بصورة خاصة لتصل إلى ٢٨٠ انتهاكاً متنوعاً شملت: حظر النشر، وإغلاق حسابات، وحذف صفحات. وفي سنة ٢٠١٨، تصاعدت الانتهاكات وبلغت نحو ٥٠٠ انتهاك توزعت بين حظر حسابات، وحذف محتوى وإغلاق صفحات، وكان للصحافيين النصيب الأكبر من هذه الانتهاكات التي تركزت في موقع فايسبوك أكثر من سائر المواقع والمنصات.<sup>٧</sup> وشهدت سنة ٢٠١٩ ارتفاعاً واضحاً آخر في استهداف المحتوى الفلسطيني، ورُصد أكثر من ١٠٠٠ انتهاك لحقوق الفلسطينيين الرقمية، واحتل فايسبوك المرتبة الأولى بين مواقع التواصل، مع ٩٥٠ انتهاكاً شملت إزالة صفحات وحسابات شخصية أو تجميدها أو حظرها. وكان بين هذه المصطلحات المحظورة التي يتم التعامل معها على أنها تدعو إلى التحريض كلمات مثل: "حماس"؛ الجهاد؛ شهيد؛ القسام؛ السرايا؛ حزب الله، وهي قائمة تطول لتشمل مفردات مثل: أسرى، وفدائي.<sup>٨</sup>

وانتهاك حقوق النشر وإعلان خدمات الدعارة، وغيرها من مجالات عمل الوحدة.

إن معظم شكاوى الوحدة يتم قبوله ويُحذف المحتوى الخاص به، إذ جرى كلياً، أو جزئياً، إزالة ٧٦,٥٪ من المنشورات: ففي سنة ٢٠١٧ بُلغ عن ١٢,٣٥١ منشوراً حُذف ٨٨٪ منها؛ في سنة ٢٠١٨ جرى تقديم بلاغات عن ١٤,٢٨٣ منشوراً حُذف نحو ٩٢٪ منها؛ في سنة ٢٠١٩، قُدِّم ١٩,٦٠٦ بلاغات ضد منشورات حُذف نحو ٩٠٪ منها.<sup>٧</sup>

كذلك، كشفت البيانات الموجزة التي نشرها مكتب المدعي العام في سنة ٢٠٢٠، أنه في سنة ٢٠٢٠ قُتحت ١٤٤ قضية جنائية في وحدة السايبر التي تتعامل مع الجرائم التي حدثت في الفضاء عبر الإنترنت، مقارنة بسنة ٢٠١٩ التي قُتحت فيها ٥٧ قضية فقط، وسنة ٢٠١٦ التي لم يُفتح فيها إلا ١٦ حالة فقط. وقد تناولت ٧٪ من القضايا الجنائية شبهات في ارتكاب مخالفات أمنية في سنة ٢٠٢٠، بينما اعتبرت ٥٪ من القضايا الجنائية أن ثمة تحريضاً.<sup>٨</sup> هذه البيانات تتعلق بمسار العمل القسري، أمّا في المسار التطوعي، فتشير البيانات إلى وجود نشاط مفرط في سياق جرائم التحريض والإرهاب لا يتلاءم مع نسبة لوائح الاتهام الخاصة بتلك الجرائم. وتدل تلك الوقائع على أن معظم الإحالات في هذا المسار يتعلق بمنشورات منظمات تعرّفها الحكومة الإسرائيلية بأنها منظمات إرهابية، أو منظمات محرضة على الإرهاب أو العنف.

لا توجد معلومات متاحة عن طبيعة المحتوى المطلوب إزالته من طرف وحدة السايبر، ولذلك يُزال المحتوى من دون شفافية، أو إجراء قانوني البتّة، ومن دون

مواقعها الإلكترونية، ومن دون أي إجراء قانوني أو منح المستخدمين المستهدفين الحقّ في أن يُسمع صوتهم في القرار الذي يتم تنفيذه، غالباً، من دون علم المستخدمين.

أُنشئت وحدة "السايبر" أساساً للعمل في ثلاثة مجالات رئيسية تتضمن مجال جرائم السايبر والإنترنت: جمع المعلومات الإلكترونية، بما في ذلك جرائم الكمبيوتر والأدلة الرقمية والتنصت وبيانات الاتصالات؛ إدارة القضايا الجنائية في مجال جرائم الكمبيوتر والمعلومات كالاختيال، والتزوير، والقمار، والتحرش الجنسي؛ تنفيذ تدابير إنفاذ بديلة لمنع الأضرار الناجمة عن الأنشطة المحظورة في الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك أنشطة إزالة المحتوى المسيء، وتصفية نتائج البحث، وإزالة مستخدمي الإنترنت الذين يشاركون في أنشطة محظورة كالتشهير، وانتهاك الخصوصية، وظواهر مثل التنمر الإلكتروني.<sup>٦</sup>

وفي حين أن الغرض المعلن من وحدة السايبر هو توفير الحماية ضد الضرر الذي يلحق بسلامة الشخص أو أمنه، فإن معظم نشاط الوحدة كان موجهاً ضد المنشورات التي زُعم أنها تدعم "منظمة إرهابية"، أو تسعى للتحريض. لذلك، وجدت المحكمة العليا، أن عمل الوحدة في هذه الحالات قانوني، وبناء على ذلك، اعترفت شركة فايسبوك بأنها استجابت لنحو ٩٠٪ من طلبات وحدة السايبر الإسرائيلية من أجل حذف منشورات وحسابات فلسطينية، بينما تضمنت نسبة ١٪ من هذه المنشورات محتوى يتعلق بالتحريض على العنصرية، أو انتهاكات الخصوصية، أو قانون الفيديو المتعلق بقانون منع التحرش الجنسي،

## التشريعات القانونية الإسرائيلية للائتهاكات الرقمية

لا تكتفي المؤسسة الإسرائيلية بعمل وحدة السايبر، فهي تعمل على سنّ تشريعات وقوانين بعضها اكتمل، والآخر لم يكتمل بعد، وجميعها يصبّ في إطار التضييق على المحتوى الفلسطيني. وفي هذا السياق، صادقت اللجنة الوزارية للتشريعات التابعة للحكومة الإسرائيلية، في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، على "مشروع قانون فايسبوك المجدد" الذي يعود إلى سنة ٢٠١٥ لمنع ما تسميه "التحريض الفلسطيني" على شبكات التواصل، بهدف ضمان انصياع تلك المنصات لرغباتها، الأمر الذي يشكل تهديداً خطراً للحقّ في حرية الرأي والتعبير، وفي نشر المحتوى الداعم للقضية الفلسطينية عبر الإنترنت.

إن "قانون فايسبوك" يمكّن الحكومة الإسرائيلية من حجب المواقع وإجبار الشركات على أن تحذف من الإنترنت أي مضمون تراه غير ملائم، وخصوصاً في منصات التواصل الاجتماعي، ويمنحها صلاحية ملاحقة أصحاب هذه المضامين والمنشورات بدعوى "ارتكاب مخالفة جنائية" أو "الدعوة إلى التحريض"، أو تشكيل خطر "على أمن إسرائيل أو أشخاص فيها"، وتجبر شركات شبكات التواصل، والمواقع الإلكترونية، على الامتثال لممارساتها ومطالبها المنصوص عليها قانوناً. أضف إلى ذلك أن المصطلحات المعتمدة في القانون فضفاضة وضبابية من وجهة النظر الإسرائيلية، كمصطلح "المساس بأمن الدولة" و"الإرهاب"، وتجريم التوثيق الفلسطيني للائتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في حقّ

إطار عمل يعطي المستخدمين إمكان الدفاع عن أنفسهم ضد الادعاء بأن منشوراتهم غير قانونية أو تستدعي إزالتها.

أحد نماذج التعاون بين وحدة السايبر والمنصات الرقمية يتجسد في حذف فايسبوك صفحة شبكة القسطل الإخبارية من موقعها، من دون أي إنذار مسبق، وذلك بعد أن غطت الشبكة بكثافة وبشكل متواصل أحداث اقتحام المسجد الأقصى، ووثقت اعتداءات الاحتلال على المصلين والمعتكفين في أحداث اقتحام المسجد الأقصى وممارسات الاحتلال الإسرائيلي. واعتبرت "القسطل" أن الحذف تم بطلب من الاحتلال الإسرائيلي لإخفاء جرائمه في حقّ الفلسطينيين، مع الإشارة إلى محاولات الاحتلال الممنهجة والمستمرة لتغيب صوت القدس خاصة، وجرائمه في فلسطين عامة.<sup>٩</sup> ويُذكر أنه بعد ضغط فلسطيني ودولي جرت إعادة الصفحة.

ولا تقتصر الجهود الإسرائيلية في محاربة المحتوى الفلسطيني في وسائل التواصل الاجتماعي على عمل وحدة السايبر، بل قامت الوزارات والجهات الرسمية الإسرائيلية ببناء مؤسسات و"مجتمعات رقمية" مثل "أكت أي إل" (Act.IL)<sup>١٠</sup> التي تأسست بالتعاون بين وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، وجامعة راخمان والمجلس الأميركي/الإسرائيلي وجهات صهيونية أخرى، و"٤ أي إل" (4IL)<sup>١١</sup> التي أسستها وزارة الخارجية الإسرائيلية بهدف تنظيم وتعظيم عملية تقديم الشكاوى "الشعبية" من طرف آلاف الناس، والمتابعين الذين يتصرفون كذباب إلكتروني، ويقومون بعمليات تبليغ جماعية ضد المحتوى الفلسطيني، لإجبار شبكات التواصل على حذفه.

المستوطنين على العرب في يافا واللد.<sup>١٢</sup> وكذلك اعتقال القيادي في حركة أبناء البلد رجا إغبارية، في مدينة أم الفحم في الداخل، بسبب منشورات على شبكة التواصل الاجتماعي زعمت إسرائيل أنها تحرّض على العنف والإرهاب، وتؤيد منظمات إرهابية. وقد جاء اعتقاله بعد مراقبة سرية لتحركاته عبر الشبكة العنكبوتية.<sup>١٣</sup>

وضمن التشريعات والقوانين التي تهدف إلى محاربة الرواية الفلسطينية، اقترحت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع قانوناً يمنع تصوير أو توثيق جرائم جنود الاحتلال الإسرائيلي، ويقترح عقوبات شديدة على من يخالفه. وجاء في اقتراح القانون أن "من يصور شريطاً أو يلتقط صوراً أو يسجل جنوداً أثناء قيامهم بوظيفتهم، بهدف زعزعة معنويات الجنود والمواطنين، ستكون عقوبته السجن مدة ٥ سنوات، أما إذا كان ذلك بهدف المسّ بأمن الدولة فإن العقوبة تكون ١٠ سنوات." فضلاً عن "اقتراح بـ منع نشر مضامين التصوير أو التسجيل في الشبكات الاجتماعية أو في الإعلام المأسس"<sup>١٤</sup>، بتبرير هو توفير "الظروف المثلى" للجنود كي يقوموا بواجبهم من دون الخشية من قيام أي ناشط أو منظمة بنشر صورهم، وذلك في مسعى لـ "إسكات النقد الموجه إلى الاحتلال"، وبشكل أساسي لمنع منظمات حقوق الإنسان من توثيق عمليات الجيش في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>١٥</sup>

### انحياز ورقابة غير متوازنة

على النقيض تماماً من السياسات التي تتبّعها الشركات في حذف المحتوى الفلسطيني وانتهاك حرية الفلسطينيين في

الفلسطينيين، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويفتح المجال أمام انتهاك الحق في حرية التعبير والنقد وفضح جرائم الاحتلال.

تتيح تلك القوانين للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية تتبّع أنشطة المستخدمين وملاحقتهم وسجن بعضهم بناء على تعبيرهم عن آرائهم ومواقفهم، إلى جانب استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي للتعرف إلى "المهاجمين المحتملين"، الأمر الذي تلازم مع العديد من عمليات الاعتقال والاستدعاء والملاحقة، بناء على رصد لمحتوى ناقد لسياسات الاحتلال، أو نشر صور الشهداء أو الأسرى الذين يتم تصنيفهم على أنهم "مشكوك فيهم" من خلال تكنولوجيا "الشرطة التنبؤية".

ولا تقتصر هذه الملاحقة على الحسابات الخاصة بالفصائل والقوى السياسية الرسمية الفلسطينية، بل إنها تمتد لتشمل الحسابات الشخصية. والأمثلة في هذا الإطار كثيرة أبرزها قضية الشاعرة دارين طاطور التي اعتقلتها إسرائيل في سنة ٢٠١٥، بسبب نشرها قصيدة ضد الاحتلال بعنوان "قاوم يا شعبي" في مواقع التواصل الاجتماعي، فأُتهمت بالتحريض على العنف والإرهاب، وتأييد منظمة إرهابية، واستمرت محاكمتها ثلاثة أعوام متتالية، وانتهت القضية بالحكم عليها بالسجن خمسة أشهر.

مثل آخر هو اعتقال إسرائيل الشيخ كمال الخطيب اعتماداً على منشورات وتصريحات تتعلق بهبة القدس والأقصى وأحداث الشيخ جراح، وعلى تغريدات له عبر صفحته في فايسبوك تتعلق بالاحتجاجات التي شهدتها بلدات الداخل الفلسطيني واعتداءات عصابات

وتقييده، أو إزالته بشكل كامل، وذلك بسبب ضغوط إسرائيلية على إدارات هذه المنصة، وبحجة المحتوى التحريضي والتطرف والعنف ضد إسرائيل.

إن سياسات شبكات التواصل في ملاحقة المحتوى الفلسطيني تؤثر في مستوى حرية التعبير لدى الفلسطينيين، وفي مدى مشاركتهم في الحياة السياسية، الأمر الذي يشكل تهديداً واضحاً للحقوق الرقمية الفلسطينية على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي، وعلى طريقة تلقي المواطنين للمعلومات، وإمكان الوصول إلى العديد من الشبكات الإخبارية الفلسطينية على هذه المنصات، كما يمنعهم من نقل جرائم الاحتلال الإسرائيلي وأخبارهم وقصصهم إلى العالم، ويحرمهم من سرديّة فلسطينية واضحة يتمكنون من خلالها من مخاطبة العالم.

والتجربة الفلسطينية ليست فريدة، فعلاقات القوة على أرض الواقع تستنسخ نفسها في الحيز الافتراضي كذلك، إذ نرى أن شبكات التواصل الاجتماعي التي تسعى دائماً للربح، تميل إلى الحكومات (ويشمل ذلك الأنظمة القمعية أيضاً)، وتلائم نفسها مع سياسات الحكومات التي تستغل بدورها تلك الشبكات، وتدريب مؤسساتها وكوادرها الرسمية وشبه الرسمية على العمل على إخفاء سرديّة ومضمون الجهة المستهدفة وإعلاء سرديتها. وهذا لا يحدث مع الفلسطينيين فحسب، بل مع الكشميريين والروهينغا أيضاً، ومجموعات أخرى مرموقة في العالم كافة.

#### ما العمل؟

أمام أهمية الحيز الرقمي كحيز إعلامي سياسي في صناعة الرأي العام وصوغ الوعي

التعبير عن الرأي، يتمتع الإسرائيليون عبر منصات التواصل الاجتماعي بحرية مطلقة في نشر ما يريدون بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بما في ذلك منشورات تتضمن دعوات صريحة وواضحة إلى قتل الفلسطينيين. كما أن الشركات الرقمية وتحديدًا "ميتا" (Meta) بمنصاتها كلها، لا تتعامل مع المحتوى الإسرائيلي بالكيفية ذاتها، إذ إنها في أغلبية الحالات لا تحذف العبارات العنصرية والمحرّضة على العنف في حقّ الفلسطينيين، ولا تتطرق إليها، ومن هذه العبارات: "الموت لفلسطين"؛ "يجب إبادة الناس في غزة بالمبيدات"؛ "كل مسلم إرهابي ميت"؛ "كاهانيسست [كاهاني] فخور"، حتى إن بعضاً من هذه الدعوات يُنشر باللغة العربية وعلى مرأى القائمين على منصات التواصل، وذلك من دون أي قيود أو شروط أو محاولات للحدّ من محتوى الكراهية والتحريض. وهكذا، نجد أن خوارزميات المنصات الرقمية منحازة تماماً إلى الطرف الإسرائيلي، وتراقب بصورة أساسية المنصات الإعلامية الفلسطينية.

إذاً، من الواضح أن شركات التكنولوجيا العملاقة تتعامل مع المحتويين الفلسطيني والإسرائيلي بطريقة متباينة، وبالتالي لا يمكن اعتبارها منصات محايدة، فهي شركات تجارية تسعى وراء أكبر قدر ممكن من الأرباح، ومن أجل تحقيق ذلك، فإنها تحتاج إلى أن تعمل داخل السوق، وبالتالي لديها حاجة إلى الطرف المسيطر أو الحكومي. وكان واضحاً جداً خلال الأعوام الماضية، دور منصات التواصل الاجتماعي في طمس الرواية الفلسطينية والمحتوى الفلسطيني ومحاربه من خلال فرض الرقابة عليه

فحسب، بل في مستويات تشكيل الوعي والمواقف لدى الجمهور وصنّاع القرار في العالم كافة أيضاً. ويتعين علينا أيضاً أن نبني تحالفات محلية وإقليمية ودولية، سواء رسمية أو شعبية، للضغط المتواصل على شبكات التواصل الاجتماعي، ودفعها إلى تغيير سياستها التمييزية، وإلى أن تعي بأن هناك ما تخسره على المستوى الاقتصادي والسمعة إذا ما استمرت في سياستها التمييزية نفسها. وهنا تظهر أهمية تكامل الأدوار على المستوى الفلسطيني بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والجهة الرسمية الفلسطينية، إلى جانب تجنيد العامل الإقليمي، فاللغة العربية هي ثالث لغة مستعملة على منصة فايسبوك. كذلك، علينا تجنيد حركة التضامن الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، والتعامل بجدية أكبر مع المسارات القضائية، لتحدي هذه السياسات داخل أروقة المحاكم الأميركية والأوروبية، وفي المؤسسات الأممية. ■

وتعميم السردية، وفي مقابل الجانب الإسرائيلي المنظم وقدرته على التأثير في شركات وسائل التواصل الاجتماعي، ونشاطه الدبلوماسي الرقمي الدائم والتكامل بين الرسمي والشعبي الإسرائيليين، فإننا، وللأسف، نشهد غياب عمل فلسطيني جاد لتعزيز الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، وغياب أي تنسيق بين الشعبي والرسمي ومع مؤسسات العمل الأهلي والجامعات، للقيام بنضال موحد في الحيز الرقمي يحمي المحتوى الفلسطيني، ويقدم الحقيقة، ويدافع عن الحقوق، ويزيد في التضامن، ويضعف من الضغط على سلطات الاحتلال، ويتصدى للتحريض والتشويه.

ما يمكننا فعله الآن هو رفع مستوى التنسيق، وتدريب الكوادر الناشطة رقمياً، من الفلسطينيين والمتضامنين من جميع أنحاء فلسطين والعالم، وتعزيز انخراطهم وقدرتهم على إنتاج ونشر محتوى ذي جودة بلغات عديدة، ذلك بأن عملاً كهذا سيكون له أثر هائل في قضيتنا، ليس في الحيز الرقمي

## المصادر

Sam Biddle, "Revealed: Facebook's Secret Blacklist of 'Dangerous Individuals and Organizations'", *The Intercept*, October 12, 2021, <https://theintercept.com/2021/10/12/facebook-secret-blacklist-dangerous/>

٢ سامي عبد الرحمن، "فايسبوك.. تاريخ من محاربة المحتوى الفلسطيني تثبّته القائمة السوداء"، "شبكة نون بوست"، ١٨/١٠/٢٠٢١، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.noonpost.com/content/42103>



- ٣ انظر بيان صحفي صادر في سنة ٢٠١٩، على صفحة "صدي سوشال" في موقع فايسبوك، يتناول الانتهاكات الرقمية لسنة ٢٠١٨، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.facebook.com/SadaSocialPs/posts/2194397673953175/>
- ٤ يوسف أبو وطفة، "فايسبوك يطارد المحتوى الفلسطيني بخوارزميات خاصة"، "العربي الجديد"، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.alaraby.co.uk/> "فايسبوك" - يطارد - المحتوى - الفلسطيني - بخوارزميات - خاصة
- ٥ أحمد قاضي، "هاشتاغ فلسطين: تصاعد انتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية خلال عام ٢٠٢١"، مراجعة وتحرير منى شتية، "مركز حملة"، ١١/١/٢٠٢٢، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://7amleh.org/2022/01/10/hashtag-flstyn-tsaad-anthakat-alhqwq-alrqmyh-alflstynyh-khlal-aam-2021>
- ٦ "حول وحدة السايبر"، وزارة العدل الإسرائيلية/النيابة العامة للدولة، ٢٥/٧/٢٠١٩، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.gov.il/ar/departments/general/cyber-about>
- ٧ "مشروع قانون فايسبوك الإسرائيلي لمنع التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي: المزيد من تقييد المحتوى الفلسطيني"، لجنة دعم الصحفيين (JSC)، ٢١/٤/٢٠٢٢، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://journalistsupport.net/article.php?id=378289>
- ٨ المصدر نفسه.
- ٩ "فايسبوك يحذف صفحة شبكة 'القسطل' بعد تغطيتها اقتحام المسجد الأقصى"، "العربي الجديد"، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، في الرابط الإلكتروني التالي:  
[https://www.alaraby.co.uk/entertainment\\_media](https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media) "القسطل" - بعد - تغطيتها - اقتحام - المسجد - الأقصى
- ١٠ بشأن "أكت أي إل"، انظر موقع الموسوعة الإلكترونية، "ويكيبيديا"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://en.wikipedia.org/wiki/Act.II>
- ١١ رابط الموقع الرسمي لهذا المجتمع الرقمي هو: <https://4il.mfa.gov.il>
- ١٢ محمد وتد، "تمديد اعتقال الشيخ كمال الخطيب والنيابة العامة الإسرائيلية تتهمه بدعم الإرهاب"، "الجزيرة نت"، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/5/27> /الخطيب
- ١٣ "تمديد اعتقال القيادي في حركة أبناء البلد رجا إغبارية"، "بوابة الهدف الإخبارية"، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://hadfnews.ps/post/46681> /رجا-إغبارية
- ١٤ "اقتراح قانون يمنع تصوير جنود الاحتلال"، موقع "عرب ٤٨"، ٢٤/٥/٢٠١٨، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.arab48.com/> إسرانيليات/أخبار/٢٠١٨/٥/٢٤/اقتراح-قانون-يمنع-تصوير-جنود-الاحتلال
- ١٥ أسامة الغساني، "هآرتس: قانون منع التصوير لحماية الجنود الإسرائيليين مرتكبي المخالفات ضد الفلسطينيين"، وكالة الأناضول، ٢٧/٥/٢٠١٨، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.aa.com.tr/ar> /دولي/هآرتس-قانون-يمنع-التصوير-لحماية-الجنود-الإسرائيليين-مرتكبي-المخالفات-ضد-الفلسطينيين/١١٥٧٨٤٣